الدساتير الانقلابية في العراق

ا.م.د.عدنان عاجل عبيد : **كلية القانون /جامعة القادسية**

بحث منشور في مجلة جامعة الكوفة العدد ٢٢ السنة ٢٠١٥

شهدت الحقبة الممتدة من ١٤ تموز ١٩٥٨ الى ٩ نيسان من عام ٢٠٠٣ منعطفاً خطيراً في تاريخ العراق السياسي والدستوري اذ طرأت فيها احداث وصراعات كان الهدف منها احكام القبضة على السلطة قدر الامكان. وقد تميزت هذه الحقبة بتدخل القوات المسلحة في شؤون السياسة والحكم مما اضفى على السلطة طابعا عسكريا.

وكان من اهم تلك الاحداث حركة ١٤ تموز لعام ١٩٥٨ وحركة ٨ شباط لعام ١٩٦٣ وحركة ١٨ تشرين الثاني لعام ١٩٦٣ وحركة ١٧ تموز لعام ١٩٦٨.

هذا ويجمع الفقه العراقي على تسمية تلك الحركات بالثورات باستثناء حركة ١٨ تشرين الثاني لعام ١٩٦٣ اذ يصفها بالانقلاب[١]. ولم نقف على المبرر الدستوري والقانوني الذي حدا بالفقه الى الركون لهذا التوصيف ،ومرد ذلك يكمن في اسباب سياسية لا تمت الى علم القانون بصلة تقوم على رفع بعض الاحداث الى مستوى الثورة والهبوط بالاخرى الى مستوى الانقلاب تبعاً لاهواء القابضون على السلطة الحريصون على تصفية بعضهم بقوة كما سنرى.

ولهذا لامناص من البحث عن التكييف القانوني لهذه الاحداث بالاستناد الى معايير قانونية تهدف الى فرز تلك الحقبة عن الاحداث الدستورية التي طرات على العراق بعد عام ٢٠٠٣. وسنتولى ذلك من خلال التميز بين الثورة والانقلاب في مبحث اول، ثم عرض الدساتير الصادرة عقب الحركات سالفة الذكر في مبحث ثان واخيراً التطرق الى ملامح الدساتير الانقلابية في مبحث ثالث .